تقييم الدور الاقتصادي لمصرف السلام الإسلامي (دراسة مقارنة بين مصرف السلام السوداني ومصرف السلام الجزائري)

Evaluating the economic role of Al Salam Bank

(A comparative study between Al Salam Bank of Sudan and Al Salam Bank of Algeria)

د- عبد الرزاق بوعيطة[1].

[1]كلية العوم الاقتصادية جامعة برج بوعريريج، abderrezak.bouaita@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 24 /2019/10 تاريخ القبول:27 /2019/11 تاريخ النشر: 19 /2019/12

ملخص: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تحليل الدور الاقتصادي الذي يؤديه مصرف السلام الإسلامي كعينة من المصارف الإسلامية في كل من دولة الجزائر كبيئة مصرفية لا توجد بها قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي؛ ودولة السودان كبيئة مصرفية توجد فيها قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي؛

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الودائع الاستثمارية تمثل أهم مصادر الموارد المالية المتاحة في مصرف السلام السوداني، مما يساعد المصرف على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل الأنشطة والمشاريع التي تخدم أغراض التنمية بشكل أفضل من نظيره الجزائري.

الكلمات المفتاحية: البيئة المصرفية، الدور الاقتصادي، النظام المصرفي، المصرف الإسلامي.

تصنيف JEL:L84،

Abstract: The study aims mainly to analyze the economic role played by Al Salam Bank In the State of Algeria as a banking environment where there are no laws governing Islamic banking; and the State of Sudan as a banking environment in which there are laws regulating Islamic banking; And draw the most important results. The main findings are that investment deposits represent the most important sources of financial resources available at Al Salam Bank of Sudan, which helps the Bank to contribute to the financing of economic and social development by financing activities and projects that serve development purposes better than the Algerian counterpart.

Keywords: Banking Environment, Economic role, Banking System, Islamic Bank

Jel Classification Codes: L84,

Résumé:

L'étude vise principalement à analyser le rôle économique joué par Al Salam Bank dans l'État algérien en tant qu'environnement bancaire où aucune loi ne régit les banques islamiques; et l'État du Soudan en tant que milieu bancaire dans lequel des lois régissent les banques islamiques; Et dessinez les résultats les plus importants. Les principales conclusions sont que les dépôts d'investissement constituent la plus importante source de ressources financières disponibles à la Banque Al Salam du Soudan, ce qui aide la Banque à contribuer au financement du développement économique et social en finançant des activités et des projets qui servent mieux le développement que le réseau algérien. homologue.

Mots-clés: environnement bancaire, rôle économique, système bancaire, banque islamique.

Codes de classification Jel : L84,

المؤلف المرسل : عبدالرزاق بوعيطة، abderrezzak.bouaita@univ-bba.dz

1.مقدمة:

يشهد العالم تجارب متنوعة في مجال العمل المصرفي الإسلامي تتمثل في قيام نظام مصرفي إسلامي بشكل كلي، أو قيام مصارف إسلامية، أو فتح فروع ونوافذ في بنوك تقليدية تحاول جذب المتعاملين الذين لا يتعاملون بسعر الفائدة أخذا وعطاءا؛ وفي إطار ممارسة البنك المركزي لبعض وظائفه نجد أن هناك بيئة تخضع فيها المصارف الإسلامية للقوانين المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي (مثل السودان)، كما نجد هناك بيئة تخضع فيها المصارف الإسلامية للقوانين المنظمة لعمل المصارف التقليدية، حيث يمارس البنك المركزي مختلف عملياته في قانون موحد يطبق على جميع المصارف بدون إعفاء لنشاط المصارف الإسلامية يخص كيفية تنظيم أعمالها والرقابة عليها إلا في حدود ضيقة واستثنائية، مما يشكل عائقا كبيرا أمام هذه المصارف لممارسة نشاطاتها بشكل سليم بعيد عن شبهة الربا المحرم شرعا أخذا وعطاءا (مثل الجزائر).

إشكالية الدراسة:

من خلال العرض السابق، وفي إطار الهدف العام للدراسة، ولتحديد معالم ومقصد الدراسة، فإن السؤال المطروح في هذا الصدد هو: **ما هي أهم الفروق الجوهرية بين الدور الاقتصادي الذي يؤديه مصرف السلام الإسلامي في السودان والدور الذي يؤديه في الجزائر باعتبارهما بيئتين مصرفيتين مختلفتين تماما؟**

فرضيات الدراسة:

تنطلق دراستنا من فرضيتين أساسيتين هما:

- تساعد البيئة المصرفية التي تتواجد بها قوانين منظمة على جذب الموارد بشكل أكبر من البيئة المصرفية التي لا تتواجد بها قوانين منظمة للعمل المصرفي الإسلامي؛
- تساعد البيئة المصرفية التي تتواجد بها قوانين منظمة على تسهيل الاستخدامات بشكل أفضل من البيئة المصرفية التي لا تتواجد بها قوانين منظمة للعمل المصرفي الإسلامي.

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث أساسا إلى تحليل الدور الاقتصادي الذي يؤديه مصرف السلام الإسلامي في كل من دولة الجزائر (كبيئة مصرفية لا توجد فيها قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي)؛ ودولة السودان(كبيئة مصرفية توجد فيها قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي).

المنهج المتبع:

نتبع في هذا البحث كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، وذلك من خلال التطرق إلى النظام المصرفي الجزائري والنظام المصرفي السوداني، ومن ثم تحليل الدور الاقتصادي التي يؤديه مصرف السلام الإسلامي في ظل نظام مصرفي تقليدي وآخر إسلامي؛ بالإضافة إلى استعمالنا الإحصاء لدراسة التقارير السنوية والقوائم المالية، ومن تم استخدام النسب المالية وتحليلها، ثم المقارنة بينها وصياغة النتائج.

تقسيمات الدراسة:

للإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة، ومن أجل تحقيق أهداف البحث؛ تم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من العناصر المتتالية؛ حيث سنتطرق إلى لمحة عامة حول نشأة المصارف الإسلامية ثم إلى النظام المصرفي الجزائري ثم إلى النظام المصرفي السوداني بشكل مختصر ودقيق، ثم تحليل الدور الاقتصادي التي يؤديه مصرف السلام الإسلامي في كلا النظامين.

2. لمحة حول نشأة المصارف الإسلامية:

من المعلوم عند الكثير من الباحثين أن أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي كان في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين في منطقة ريفية في باكستان، وإن لم يكن لها أثر باق الآن؛ حيث تم إنشاء تجربة صغيرة لبنك خال من الفوائد من طرف بعض المزارعين الذين كانوا مستعدين أن يودعوا أموالا دون تقاضي أي فوائد عليها، وكانت هذه الأموال تعطى لمزارعين آخرين فقراء لتحسين زراعتهم دون تحمل أي فائدة على القروض، وبمجرد انتهاء تجربة باكستان حتى بدأت تجربة جديدة في مصر (شاشي، 2008، صفحة 53).

إلا أنه هناك دراسة كشفت عن مقالة يرجع تاريخها إلى عام 1347هـ/1928م؛ تدعو إلى إنشاء مصرف إسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي تحت تسمية (البنك الإسلامي الجزائري) بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته (بلعباس، 2013، صفحة 01).

وفي الواقع العملي يوجد ثلاثة نماذج من البيئات التي تعمل فيها البنوك الإسلامية في العالم من الناحية القانونية؛ وهي كالآتي (ناصر، 2006، صفحة 5):

- نموذج نظام مصرفي إسلامي كامل:مثل تجربة السودان.

-نموذج نظام ذو قوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية: مثل ماليزيا،تركيا،الإمارات،اليمن، الكويت،لبنان.

- نموذج نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك الأخرى: وهي حالة بقية البلدان الإسلامية والغربية؛ والجزائر تدخل ضمن هذا النموذج؛ حيث أن عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة تخضع لنفس القانون، وذلك رغم الاختلاف في طبيعة العمل بين البنوك الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام والبنوك التقليدية الأخرى.

3. مكونات النظام المصرفي الجزائري:

يتشكل النظام المصرفي في نهاية 2016 من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بعاصمة البلاد؛ وتقوم المصارف بصفتهم وسطاء معتمدين بجمع الموارد لدى الجمهور، وبتوزيع القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات في السوق المالية مصدرة من طرف مؤسسات اقتصادية ومؤسسات مالية أخرى، بالإضافة إلى إتاحة وسائل الدفع للعملاء وتسييرها، كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحقة (بنك الجزائر، 2016، الصفحات 81-82)؛وقد جاء في تدخل محافظ البنك المركزي أمام المجلس الشعبي الوطني الجزائري الآتي (محافظ البنك المركزي، 2018، صفحة 5):

- أنه في نهاية 2016 تعزز النظام المصرفي الجزائري بعشرين وكالة جديدة ليرتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557 وكالة في نهاية 2015 إلى 1577 وكالة في نهاية سنة 2016، مع ملاحظة هيمنة واسعة للشبكة العمومية بواقع 1151 وكالة

بينما تضم الشبكة الخاصة 426 وكالة؛ وفي 2017 تم اعتماد 35 وكالة جديدة، ومع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة إلى تحفيز أكبر.

- وفيما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، فمنذ فيفري 2016 خرجت الجزائر من قائمة البلدان التي تعرف إخفاقات إستراتيجية في هذا الميدان، وذلك طبقا لما جاء في البيان العام لمجموعة العمل المالي (GAFI).

1.3 تحليل تطور المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

من أجل تحليل تطور المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر للفترة من 2011 إلى 2016، نضع الجدول التالي؛

جدول 1: تطور المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر من الفترة 2011 إلى 2016.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد الإجمالي للمصارف والمؤسسات المالية	27	29	29	29	29	29
عدد وكالات شبكات المصارف العمومية	1083	1091	1094	1113	1123	1134
عدد وكالات شبكات المصارف الخاصة	343	301	315	325	346	355
عدد وكالات المؤسسات المالية		86	85	88	88	88
إجمالي الأصول لقطاع المصارف إلى إجمالي الناتج الداخلي	%62.6	%60.1	%62.5	%69.8	%75.3	%74.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **التقارير السنوية لبنك الجزائر المركزي** من سنة 2011 إلى سنة 2016.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ الآتي:

- بالنسبة للعدد الإجمالي للمصارف والمؤسسات المالية فنلاحظ أنه لم يتغير من سنة 2012، حيث بلغ 29 مصرفا ومؤسسة مالية، مقسمة إلى 20 مصرف و09 مؤسسات مالية؛
- بلغ العدد الإجمالي لوكالات المصارف والمؤسسات المالية 1577 وكالة في نهاية 2016، بمعدل زيادة قدرها 10.59% مقارنة بنهاية سنة 2011؛
- بلغ المبلغ الإجمالي لمختلف أنواع الودائع بنهاية 2016 ما قدره 9079.9 مليار دينار جزائر، بمعدل زيادة قدرها 34.86% مقارنة بنهاية سنة 2011، وهذا يوضح مدى دور النظام المصرفي في تعبئة وجذب المدخرات؛
- بلغ المبلغ الإجمالي للقروض الموجهة للاقتصاد بنهاية 2016 ما قدره 7907.8مليار دينار جزائر، بمعدل زيادة قدرها 112.31% مقارنة بنهاية سنة 2011، وهذا يوضح مدى دور النظام المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية.

كنظرة عامة حول القطاع المصرفي الجزائري نجد أنه يشكل نسبة 4.9% فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8.4% من الاقتصاد العربي، ويدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري؛ وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلى أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنةً مع المصارف العربية والأجنبية؛ وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية (ادارة الدراسات والبحوث، صفحة 01).

إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم هذا النمو والتنمية، ونظرا للدور والأهمية الكبيرة

للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها؛ وتستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مصارف وفروع مؤسسات مالية إسلامية عربية ونوافذ لمصارف محلية، وهي كالآتي:

- بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر؛
- بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008؛
- المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998، حيث تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي" بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات؛
- فرع إسلامي لبنك الخليج الجزائر؛
- كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية بدءاً من نوفمبر2017، هي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و"بنك التنمية المحلية".

وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر في 2013 أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية؛ وتنمو المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013؛ وقد بلغ حجم أصول بنك البركة للجزائر2.01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0.66 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار (ادارة الدراسات والبحوث، 2018، صفحة 02).

ولا تزال حصة البنوك الإسلامية من السوق المصرفي الجزائري متواضعة؛ حيث أن البنوك العمومية تحوز على نسبة 87% من حيث الودائع أو التمويلات، في حين تتنافس باقي المؤسسات البنكية على 13% المتبقية وحصة بنك البركة ومصرف السلام منها لا تتجاوز 17% بالنظر إلى حداثة هذه البنوك وعدم انتمائها إلى مجموعات كبيرة مثل البنوك الدولية المعروفة، وكذلك للسياسة التمويلية والائتمانية المعتمدة (حيدر ناصر، 2018، صفحة 37).

2.3 مصرف السلام الجزائري:

انطلق نشاط مصرف السلام بداية من تاريخ 2008/10/20 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، تتكون شبكته حاليا من سبع فروع (مصرف السلام، 2016، صفحة 30)؛ وهو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمصرف البحرين الذي ينتشر في ثلاث دول هي البحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة، ويعد من المكاسب المهمة التي تعزز بها السوق المصرفي الجزائري (مصرف السلام، 2018، صفحة 30)؛ ويبلغ رأس مال مصرف السلام الاسمي 10 مليار دينار جزائري، ومع احتساب الأرباح المتراكمة يصل إلى 16 مليار دينار جزائري (حيدر ناصر، 2018، صفحة 38).

تنقسم أساليب التمويل في مصرف السلام الجزائر كغيره من البنوك الإسلامية بحسب العقود المستخدمة فيها؛ حيث نجد عقود المعاوضات (السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، المرابحة للآمر بالشراء، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك)، وعقود المشاركات (المضاربة، المشاركة، المزارعة...).

ويقدم مصرف السلام خدمات للشركات وأخرى للأفراد؛ فالأولى تتضمن: العمليات المصرفية (الحساب الجاري، ودفتر شيكات مجاني، وخدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي)، والتجارة الخارجية (بوالص التحصيل، العمليات المستنديّة، والتعهدات وخطابات الضمان البنكية)، وطرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية (عقد المرابحة للآمر بالشراء، عقد الإيجار، عقد السلم، عقد المضاربة، عقد المشاركة، عقد الاستصناع ...إلخ)؛ والثانية تتضمن: العمليات المصرفية (الحساب الجاري، ودفتر شيكات مجاني، وخدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي)، وحسابات الاستثمار(حسابات التوفير "أمنيتي"، وحساب الاستثمار)، والخدمات (بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، وخزانات الأمانات "أمان")؛ كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمن: أجهزة الصراف الآلي والدفع الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية، وخدمات مصرفية عن بعد، وخدمة الإيميل سويفت "سويفتي"، وخدمة الدفع عبر الأنترنت (E-Amina) (مصرف السلام، 2018).

4. مكونات النظام المصرفي السوداني:

ظل القطاع المصرفي السوداني يعمل بالنظام التقليدي حتى السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث قامت بعض البنوك تعتمد في نشاطها على النظام الإسلامي، وبالتالي أصبح النظام مزدوجاً بوجود مصارف إسلامية وأخرى تقليدية؛ وكانت بداية إجراءات التحول الكلي إلى النظام المصرفي الإسلامي سنة 1984 إلا أن تلك الإجراءات افتقدت إلى التطبيق العملي الجاد لأسس التمويل الإسلامي، ولم تظهر آثار التحول للنظام المصرفي الإسلامي إلا في العام 1990 إثر صدور قرارات رسمية ألزمت كافة المؤسسات التمويلية بتطبيق صيغا لتمويل الإسلامية وشملت القطاع المصرفي بكامله بما في ذلك بنك السودان المركزي؛ وبعد توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب عام 2006 أقر تطبيق نظام مصرفي إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب، وبانفصال الجنوب عن الشمال سنة 2011 أصبح النظام المصرفي السوداني هو النظام الرائد في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في الوطن العربي والدول الإسلامية؛ وقد صنفت السودان في المرتبة العاشرة طبقا لمؤشر التمويل الإسلامي 2016/2015 طبقا لتقرير أعدته مؤسسة تومسون رويتر (رويتر، 2016/2015، صفحة 13)؛ وفي سنة 2015 تم رفع اسم السودان من القائمة الرمادية الذي تم بواسطة مجموعة العمل المالية الدولية حيث أصبح السودان مصنفا ضمن الدول التي تتوافق قوانينها وإجراءاتها المالية مع القوانين والممارسات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب islamic) international rating, 2017, p. 02)؛ ورغم ما ألحقته العقوبات الأميركية من ضرر بالغ بالقطاع المصرفي السوداني إلا أنه كان الأكثر نموا بين القطاعات المصرفية العربية لسنة 2016 (العربية، 2017، صفحة 30).

1.4 تطور المصارف العاملة في السودان:

بلغ عدد المصارف العاملة في السودان (37 مصرفا) في نهاية عام 2016 تنتشر فروعها في ولايات السودان المختلفة، وتعمل جميعها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية مع حوالي 15٪ فقط من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق (islamic international rating، 2017، صفحة 02)؛ والجدول التالي يوضح تطور المصارف العاملة في السودان من الفترة 2010 إلى 2016؛

جدول 2: تطور المصارف العاملة في السودان من الفترة 2010 إلى 2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد	39	33	35	37	37	37	37
المصارف المتخصصة		5	5	5	5	6	5

مشتركة	2	2	2	2	2	1
حكومية	3	3	3	3	4	4
المصارف التجارية	28	30	32	32	31	32
مشتركة	23	23	24	24	22	24
حكومية	1	1	1	1	1	1
أجنبية	4	6	7	7	8	7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **التقارير السنوية لبنك السودان المركزي** من سنة 2011 إلى سنة 2016.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ انخفاض العدد من 39 مصرف سنة 2010 إلى 33 مصرف سنة 2011 بسبب انفصال الجنوب عن الشمال، وبعد سنة 2011 كان هناك زيادة متتالية في كل من سنتي 2012 و2013؛ حيث كانت هناك زيادة بمعدل مصرفين في كل سنة، ففي سنة 2012 دخل مصرفين أجنبيين إلى القطاع هما البنك الأهلي المصري ومصرف أبوظبي الإسلامي؛ وشهد عام2013 دخول مصرفين هما مصرف قطر الإسلامي وبنك الرواد للتنمية والاستثمار؛ وقد ارتفع عدد المصارف التجارية من 31 مصرف إلى 32 مصرف بنهاية عام 2016 نتيجة لتحول مصرف الرواد للتنمية والاستثمار من مصرف متخصص إلى مصرف تجاري،كذلك انخفض عدد المصارف الأجنبية من 8 مصارف في عام 2015 إلى سبع مصارف بنهاية عام 2016نتيجة لتحول بنك ايفوري إلى بنك تجاري مشترك.

2.4 مصرف السلام السوداني:

يمكن تلخيص أهم المعلومات حول مصرف السلام السوداني فيما يأتي (مصرف السلام، 2016):

- شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة مرخص لها العمل كبنك تجاري؛
- تاريخ بدأ التشغيل، ماي 2005؛
- رأس المال المصرح به 100 مليون دولار مقسم إلى 100 مليون سهم، قيمة كل سهم 1 دولار أي ما يعادل 2.54 جنيه سوداني، رأس المال المدفوع 254 مليون جنيه سوداني وتمت زيادة رأس المال بمبلغ 23.738.000 جنيه سوداني خلال العام 2010 بنسبة 10% أسهم منحة، ومبلغ 32.910.350 جنيه سوداني سنة 2013 تمثل 5% أسهم منحة، ومبلغ 15.561.400 جنيه سوداني سنة 2016 تمثل 5% أسهم منحة؛

حجم النشاط: بلغ إجمالي حجم الميزانية في نهاية 2016 حوالي2.25 مليار جنيه سوداني.

5 مقارنة الدور التنموي لكل من مصرف السلام السوداني ونظيره الجزائري:

من أجل مقارنة الدور التنموي لكل من مصرف السلام السوداني ونظيره الجزائري نعتمد على العنصرين التاليين:

1.5 تطورات معدل نموكل من إجمالي الموارد، والودائع، وحقوق الملكية:

يمكن جمع مختلف معدلات نمو كل من إجمالي الموارد، ووالودائع، وحقوق الملكية في الجدول التالي:

جدول 3: تطورات معدل نمو (إجمالي الموارد، والودائع، حقوق الملكية) خلال الفترة 2011- 2016.

(%)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	%
تطورات معدل نمو إجمالي الموارد في الفترة 2011- 2016							
السلام السوداني	-	-	%5.1	% 2.7	%6.5	%6.05	%5.09
السلام الجزائري	-	%32.07	% 20.65	(%8.20-)	%11.75	%30.87	%17.42
تطورات معدل نمو الودائع خلال الفترة 2011- 2016							
السلام السوداني	-	-	%1.74	-) (%13.1	%14.62	%6.5	%2.43
السلام الجزائري		%49.86	%23.35	-) (%18.7	%21.77	%45.71	%24.39
تطورات معدل نمو حقوق الملكية خلال الفترة 2011- 2016							
السلام السوداني	-	-	%16.15	%25.10	%6.88	%13.45	%15.39
السلام الجزائري		%0.23	%13.24	%11.16	-) (%17.5	%37.51	%8.91

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **القوائم المالية** لمصرف السلام السوداني من 2013 إلى 2016، و**التقارير السنوية** لمصرف السلام الجزائري من 2011 إلى 2016.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:

- **تطورات معدل نمو إجمالي الموارد في الفترة 2011-2016**؛ هناك نمو مستمر في حجم الموارد الإجمالية للمصرفين بصفة عامة خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2014إذ سجل مصرف السلام الجزائري انخفاض بحجم الموارد قدرت نسبته (-8.20%)؛ بالإضافة إلى أن معدل النمو كان متذبذبا في المصرفين طول فترة الدراسة، وبالنسبة لمصرف السلام السوداني يمكن أن تكون عدم استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها السودان خلال فترة الدراسة من عقوبات أمريكية وانفصال الجنوب عن الشمال هي السبب في التذبذب والانخفاض في معدلات النمو؛
- النمو المستمر في حجم الموارد الإجمالية للمصرفين محل الدراسة بصفة عامة خلال سنوات الدراسة يدلنا على زيادة ونمو البنود المختلفة للميزانية عامة، سواء من حيث الالتزامات (الخصوم) بما تشمله من ودائع وحقوق ملكية، أو من حيث الأصول بما تشمله من أشكال التوظيف المختلفة، وهو ما يدل على زيادة ونمو حجم المصرفين ومن ثم كافة أنشطتها المختلفة؛
- حقق مصرف السلام الجزائري أكبر معدل للنمو في موارده الإجمالية في المتوسط عن سنوات الدراسة قدر بمعدل17.42%، بينما سجل مصرف السلام السوداني معدل قدر بنسبة5.09%.

- **تطورات معدل نمو الودائع خلال الفترة 2011- 2016**؛ هناك نمو مستمر في حجم إجمالي الودائع لمجموعة المصارف محل الدراسة بصفة عامة خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة2014؛ إذ سجل انخفاض بحجم الودائع قدرت نسبته بمعدل(-13.11%) لمصرف السلام السوداني، و(-18.72%) لمصرف السلام الجزائري؛ بالإضافة إلى أن معدل النمو كان متذبذبا في كلا المصرفين طول فترة الدراسة؛
- تراوح معدل نمو إجمالي الودائع لمصرفين محل الدراسة في المتوسط عن سنوات الدراسة ما بين (2.43%و24.39%)؛ وقد حقق مصرف السلام الجزائري أكبر معدل للنمو في إجمالي الودائع في المتوسط عن سنوات الدراسة؛
- **بالنسبة لتطورات معدل نمو حقوق الملكية خلال الفترة 2011-2016**؛ هناك نمو مستمر في حجم حقوق الملكية للمصرفين بصفة عامة خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2015 إذ سجل مصرف السلام الجزائري انخفاض بحجم الموارد قدرت نسبته (-17.57%)؛ بالإضافة إلى أن معدل النمو كان متذبذبا في المصرفين طول فترة الدراسة؛
- تراوح معدل نمو حجم حقوق الملكية للمصرفين محل الدراسة في المتوسط عن سنوات الدراسة ما بين (8.91% و15.39%)؛وقد حقق مصرف السلام السوداني أكبر معدل للنمو في إجمالي حقوق الملكية في المتوسط عن سنوات الدراسة.

1.5 تحليل نتائج مؤشرات الدور التنموي لكل من مصرف السلام السوداني ونظيره الجزائري

يمكن جمع بعض مؤشرات الدور التنموي لكل من مصرف السلام السوداني ونظيره الجزائري في الجدول التالي:

جدول 4: بعض مؤشرات الدور التنموي لكل من مصرف السلام السوداني ونظيره الجزائري خلال الفترة 2011- 2016.

(%)

السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط معدل النمو
تطورات نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد								
السلام السوداني	إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد	-	48	46	39	41.97	42.15	**43.42**
	حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد	-	36.14	39.94	48.66	48.83	52.24	**45.16**
السلام الجزائري	إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد	52.15	62.60	48.25	42.44	47.83	54.77	**51.14**
	حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد	40.29	30.57	28.69	34.75	25.63	26.93	**31.14**
تطورات كل من نسبة إجمالي الودائع الجارية والودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع								
السلام	**جارية**	-	46.19	47.93	44.33	49.83	56.4	**48.94**

السودان	**استثمارية**	-	53.81	52.07	55.67	50.17	43.6	**51.06**
السلام	**جارية**	80.63	83.12	79.75	79.22	81.94	84.27	**81.49**
الجزائري	**استثمارية**	19.37	16.88	20.25	20.78	18.06	15.72	**18.51**
نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف خلال الفترة 2011- 2016								
السلام السوداني		-	58.5	56.10	56.18	59.17	60.30	**58.05**
السلام الجزائري		14.95	17	10.56	9.72	6.22	10.80	**11.54**
معدل نمو التوظيف طويلة الأجل خلال الفترة 2011- 2016								
السلام السوداني		-	-	6.43	6.41	3.53	12.84	**7.30**
السلام الجزائري		-	69.13	(13.6-)	(23.42-)	(38.2-)	131.5	**25.10**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **القوائم المالية** لمصرف السلام السوداني ومصرف السلام الجزائري.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:

تطورات نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد؛

- ارتفاع نسبة الموارد الخارجية (الودائع) إلى إجمالي الموارد في كلا المصرفين محل الدراسة بصفة عامة، وفي المقابل يتضح انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد؛
- تعكس لنا نتيجة ارتفاع نسبة الموارد الخارجية (الودائع) مدى أهميتها النسبية لإجمالي الموارد، وبالتالي يمكن اعتبار أن نشاط المصارف تعتمد بصورة أساسية في تمويلها على الودائع، خاصة أن غالبية التجهيزات والأصول الثابتة للمصارف تكون من حقوق الملكية والتي هي أصلا نسبتها كمورد أساسي لإجمالي الموارد متدنية؛
- تراوحت نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد للمصرفينفي المتوسط خلال فترة الدراسة ما بين 43.42% و51.14%، حيث سجلت أدنى نسبة لمصرف السلام السوداني؛
- تراوحت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد للمصرفين في المتوسط خلال فترة الدراسة ما بين 31.14% و45.16%، حيث سجلت أعلى نسبة لمصرف السلام السوداني؛
- من خلال مقارنة نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد لمصرفي الدراسة نجد أحسنها مصرف السلام السوداني، إذ يعتمد في نشاطه على نسب حقوق الملكية كانت سنة 2011 تمثل 36.14%، ولوحظ نمو ايجابي بصورة مستمرة لتصل سنة 2016 إلى نسبة 52.24%؛ في حين أنمصرف السلام الجزائري سجل نسبة 40.29% سنة 2011 ولوحظ انخفاض مستمر في نسب النمو إلى أن وصل سنة 2016 إلى نسبة 26.93%؛
- من خلال مقارنة نسب الودائع إلى إجمالي الموارد لمصرفي الدراسة نجد أقل نسبة سجلت كانت لمصرف السلام السودانيبمعدل39% سنة 2014 وذلك بعدما كانت النسبة سنة 2011 تمثل 48%، بينما أكبر نسبة سجلت في فترة الدراسة كانت لمصرف السلام الجزائري سنة 2012 بنسبة 62.60%؛

تطورات كل من نسبة إجمالي الودائع الجارية والودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع؛

- أن نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع المتاحة كانت مقبولة جدا في مصرف السلام السوداني، حيث شكل المتوسط لنسب الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع المتاحة فيها ما يقارب 50% خلال الفترة 2011- 2016؛ بينما مصرف السلام الجزائري فكانت النسبة لديه متدنية، حيث شكل المتوسط لنسب الودائع الاستثمارية إلى إجمالي

الودائع المتاحة لديه18.51% وهو ما يعني أن الودائع الجارية تمثل النسبة الغالبة من جملة الودائع، حيث بلغ متوسط النسبة خلال فترة الدراسة 81.49%.

نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف خلال الفترة 2011- 2016؛

- انخفاض في نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف بشكل كبير في مصرف السلام الجزائري؛ بينما كان مقبول في مصرف السلام السوداني؛
- تراوح متوسط نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف للمصرفين خلال الفترة 2011- 2016 ما بين 11.54% و58.05%؛ وقد سجلت أكبر نسبة للتوظيف طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف في مصرف السلام السوداني بمعدل60.30% سنة 2016؛ بينما سجلت أقل نسبة للتوظيف طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف في مصرف السلام الجزائري بمعدل6.22% سنة 2015؛
- نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف لمصرف السلام السوداني خلال الفترة 2011- 2016 لم تصل إلى نسبة 70% التي حددها البنك المركزي السوداني (2014، صفحة 10)،بينما لا توجد قوانين في الجزائر تنظم عمل المصارف الإسلامية؛
- بالرغم من أن متوسط نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف في مصرف السلام السوداني بلغ 58.05% خلال فترة الدراسة، إلا أنه لوحظ أن نسبة الاستثمارات العقارية مرتفعة حيث بلغت سنة 2015 ما يمثل نسبة 30.22% من إجمالي التوظيف؛
- يمكن القول بأن المصارف قيد الدراسة تقوم بالمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية بنسب مختلفة؛ فالمصارف التي تكون فيها نسبة التوظيف طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف فيها مرتفعة تساهم بشكل أكبر من المصارف التي تحقق نسبة منخفضة، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية التوظيف طيلة فترة الدراسة، لأن هناك توظيف طويل الأجل ولكنه لا يخدم التنمية بالرغم من العوائد المرتفعة مثل الاستثمارات العقارية، كما هناك توظيف قصير الأجل ويصب في أغراض التنمية الاجتماعية مباشرة؛
- المصارف التي تكون فيها نسبة التوظيف طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف منخفضة تدعم الحجة في اتهام المصارف الإسلامية بقصورها في تدعيم الأهداف التنموية للمجتمعات العاملة بها، لأن ذلك يتطلب في الغالب استثمارات طويلة الأجل.

معدل نمو التوظيف طويلة الأجل خلال الفترة 2011- 2016؛

- تذبذب في معدلات النمو لكل من المصرفين؛
- تراوحت معدلات النمو ما بين 7.30%25.10% في المتوسط عن فترة الدراسة؛ مع تسجيل معدلات نمو معتبرة سالبة في مصرف السلام الجزائري خلال السنوات 2013 و2014، و2015؛
- كانت معدلات النمو منخفضة في المتوسط في مصرفي الدراسة، وهذه تدل على مؤشرات سيئة يمكن أن تزيد في الأثر السلبي للمؤشر السابق(نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف)، خاصة في مصرف السلام الجزائري التي كانت نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف لديه منخفضة؛

وبخصوص مصرف السلام السوداني، فبالرغم من أن معدلات النمو منخفضة في المتوسط 7.30%، إلا أنه قد سجل نسب مقبولة من نسبة التوظيف طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف خلال فترة الدراسة.

6. خاتمة:

ظهرت المصارف الإسلامية نتيجة لتفشي ظاهرة الربا المحرم شرعا أخذا وعطاءا؛ وسبب تأخر ظهورها هو أن معظم دول العالم الإسلامي كان يعاني من الاستدمار والتجهيل ومحاربة الهوية الإسلامية؛ وفي الواقع العملي يوجد ثلاثة نماذج من البيئات تعمل فيها البنوك الإسلامية في العالم من الناحية القانونية؛

1.6 من خلال ما سبق عرضه نخلص في هذا البحث إلى ما يأتي:

-يتشكل النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2016 من تسعة وعشرين مصرفا ومؤسسة مالية منها مؤسستين فقط تتبنى العمل المصرفي الإسلامي (مع ملاحظة عدم وجود قوانين منظمة للعمل المصرفي الإسلامي)؛ بينما بلغ عدد المصارف العاملة في السودان (37 مصرفا) في عام 2016 وتنتشر فروعها في ولايات السودان المختلفة،وتعمل جميعها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

-انطلق نشاط مصرف السلام الجزائري بداية من تاريخ 2008/10/20 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، تتكون شبكته حاليا من سبع فروع؛بينما تاريخ بدأ التشغيل مصرف السلام السوداني هو 2005/10كثمرة للتعاون السوداني الإماراتي،تتكون شبكته حاليا من ثلاثة فروع؛ومن المعلوم أنه كلما زاد عدد الفروع كلما كان دور المصرف في نشر وتسيير الخدمات المصرفية الإسلامية أفضل؛

- حقق مصرف السلام الجزائري أكبر معدل للنمو في موارده الإجمالية في المتوسط عن سنوات الدراسة قدر بمعدل 17.42%، بينما سجل مصرف السلام السوداني معدل قدر بنسبة 5.09%؛ كما حقق مصرف السلام الجزائري أكبر معدل للنمو في إجمالي الودائع في المتوسط عن سنوات الدراسة؛ حقق مصرف السلام السوداني أكبر معدل للنمو في إجمالي حقوق الملكية في المتوسط عن سنوات الدراسة.

- من خلال تتبع كل من نسب الودائع إلى إجمالي الموارد، ونسب حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد للمصرفين في فترة الدراسة، يتضح أن هناك شبه كبير مع المصارف الربوية من حيث الأهمية النسبية المتدنية لحقوق الملكية والاعتماد الأساسي على الموارد الخارجية (الودائع)، ومن المفروض أن تمثل حقوق الملكية نسبة كبيرة من إجمالي الموارد للمصارف قيد الدراسة، باعتبارها مصارف يمثل النشاط الاستثماري النشاط الأساسي والسمة المميزة لها كما لابد أن تعتمد على مواردها الذاتية بشكل كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية.

- توصلنا إلى أن الودائع الاستثمارية تمثل أهم مصادر الموارد المالية المتاحة في مصرف السلام السوداني، مما يبين أن طبيعة هيكل الودائع على هذا النحو يساعد المصرف على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل الأنشطة والمشاريع التي تخدم أغراض التنمية بشكل أفضل من نظيره الجزائري؛

- كما توصلنا أيضا أن الودائع الجارية تمثل أهم مصادر الموارد المالية المتاحة في مصرف السلام الجزائري، مما يبين أن طبيعة هيكل الودائع على هذا النحو يضع قيود شديدة على قيام هذه المصارف بدور ملموس والمساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل الأنشطة والمشاريع التي تخدم أغراض التنمية في السودان، بالرغم من أن هذا النوع من الودائع يتيح موارد غير مكلفة تستطيع استخدامها في العمليات الاستثمارية قصيرة الأجل؛

- كما وجدنا أن هناك اتجاه سلبي لنمو نسب الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائري، مما يعطي انطباع سيء حول السعي الجدي لجدب ودائع استثمارية؛ كما سجل تذبذب في نسب الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع في

مصرف السلام السوداني أيضا، لكن رغم تذبذبها إلا أنها تشكل نسب مقبولة من إجمالي الودائع ومنه من إجمالي الموارد المالية التي تستقطبها المصارف خصيصا لتمويل الأنشطة والمشاريع التي تخدم التنمية الاقتصادية.

2.6 اختبار الفرضيات على ضوء النتائج: فقد تبين التالي:

- صحة الفرضية التي تنص على أن البيئة المصرفية التي تتواجد بها قوانين منظمة تساعد على جذب الموارد بشكل أكبر من البيئة المصرفية التي لا تتواجد بها قوانين منظمة للعمل المصرفي الإسلامي؛
- صحة الفرضية التي تنص على أن البيئة المصرفية التي تتواجد بها قوانين منظمة تساعد على تسهيل الاستخدامات بشكل أفضل من البيئة المصرفية التي لا تتواجد بها قوانين منظمة للعمل المصرفي الإسلامي.

3.6 اقتراحات الدراسة: من خلال هذه الدراسة تبرز الحاجة الملحة لتفعيل أنشطة الصيرفة الإسلامية التي دخلت حيز الخدمة في الجزائر حسب ما نص عليه النظام القانوني الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 4 نوفمبر2018، و الصادر ضمن الجريدة الرسمية رقد 73، بتاريخ 9 ديسمبر 2018، المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية؛ كما نوصي بالاستفادة من التجربة السودانية في طريقة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي؛ والتجربة الماليزية في طريقة وضع القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية.

7. قائمة المراجع:

1. عبد القادر حسين شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، المملكة العربية السعودية: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز،المجلد 21، العدد 02، 2008.
2. عبدالرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، المملكة العربية السعودية:مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013.
3. سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق، الجزائر:مجلة الباحث، العدد04، 2006.
4. بنك الجزائر،"التقرير السنوي 2016"، سبتمبر 2017.
5. محافظ البنك المركزي، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017، الجزائر: بنك الجزائر المركزي، فيفري 2018.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
7. إدارة الدراسات والبحوث،القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، إتحاد المصارف العربية، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-03-2018، http://www.uabonline.org/ar/research/banking/p/4
8. حيدر ناصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/03/22، على الرابط: http://www.alsalamalgeria.com/?path=news.actualite.article.110
9. مصرف السلام الجزائري، التقرير السنوي 2016. الجزائر.
10. الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 21-03-2018، http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3.
11. الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/03/22، http://www.alsalamalgeria.com/.
12. مجموعة البركة، التقرير السنوي 2014، البحرين.
13. تومسون رويتر، تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي، 2016/2015.
14. islamic international rating agency، economic and banking sector overview – republic of sudan-، february 2017، p 02.
15. اتحاد المصارف العربية، العدد 436، مارس 2017.
16. مصرف السلام الجزائري، التقارير السنوية من2011إلى2016.
17. مصرف السلام السوداني، القوائم المالية من2011إلى2016.
18. بنك السودان المركزي،التقرير السنوي 2014، السودان.